الفصل الأول

أساس نشأة الدولة

يختلط موضوع أساس نشأة الدولة مع أساس السلطة ، لما بين الموضوعين من ارتباط وثيق. فاذا تم تحديد الظروف التي أدت إلى نشوء الدولة أمكن في الوقت نفسه تحديد الاساس الذي تقوم عليه سلطتها ، ولذلك نلحظ ان النظريات التي طرحت في تحديد موضوع أصل الدولة تصلح في ذات الوقت لبيان الاساس الذي تستند اليه سلطة الدولة . ولذلك يتناول معظم الكتاب الموضوعين في دراسة واحدة دون تمييز رغم ضرورة التفريق بينهما ، فالبحث في أصل نشأة الدولة بحث تاريخي واجتماعي ، بينما البحث في مصدر السلطة سياسي وقانوني بامتياز. (١١)

وعلى هذا الاساس وضعت عدة نظريات لتفسير أساس نشأة الدولة واهم هذه النظريات هي :-

المبحث الأول

النظرية الثيوقراطية (الحاكم هو الدولة)

هذه النظرية ذات صبغة دينية تقوم على فكرة مفادها رجوع كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية إلى الله . فالدولة ظاهرة طبيعية من صنع الله واليه وحده ترجع أصل الدولة وأمر اختيار الحاكم بحيث تجسدت شخصية الدولة في شخصية الحاكم . (١٢) وقد تطورت هذه النظرية عبر التاريخ وظهرت في ثلاث صور مختلفة :

أولاً- نظرية الطبيعة الالهية للحاكم

يقول أصحاب هذه النظرية أن الحاكم من طبيعة الهية ، فهم ليس بشراً يمارسون السلطة متأتية من العنأية الالهية ، بل أنهم انفسهم الهة على الارض . (١٣) ولهذا يجب على الافراد طاعة أوامر الحكام وعدم مخالفتها ، حتى سادت نظرة التأليه والتقديس للحكام وأصبحت سلطاتهم مطلقة دون قيود ومن ثم لا يجوز مساءلتهم أمام شعوبهم بل ان مسؤوليتهم تكون أمام الله وحده . وقد سادت هذه النظرية في الحضارات القديمة . ففي مصر أيام الفراعنة أعتبر المصريون الملوك (الفراعنة) الهة ويلقبون بلقب (رع) . وكذلك الحال بالنسبة لأباطرة اليابان والرومان حتى عام ١٩٤٧ . فإمبراطور اليابان والرومان يعتبر نفسه الهاً يجب تقديسه نظراً لطبيعته الالهية .

ثانياً- نظرية الحق الالهي المباشر (التفويض الالهي)

في ضوء هذه النظرية لم يعد الحاكم الهاً على الارض يمارس السلطة ، بل أصبح الحاكم بشراً اختارهم الله بالذات لممارسة السلطة في المجتمع . لذلك يرجع أمر اختيار الحكام إلى الله وحده ، فهو الذي يختارهم مباشرة بعيداً عن إرادة الافراد . وما دام الحاكم مختار من قبل الله فأن مسؤوليته تتقرر فقط أمام من عهد اليه بالسلطة ولا يجوز للمحكومين مساءلته عن أي فعل أو تصرف كان ومن ثم يجب طاعته ولو استبد بالامر .وهنا مصدر السلطة الله لا الشعب وقد أعلن (لويس الخامس عشر) عام ١٧٧٠ بقوله (إننا لم نتلق التاج الا من الله وسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا ...) . أيضاً جسدت مسلة حمورابي هذه النظرية التي ظهر فيها الملك حمورابي وهو يتسلم الشريعة من اله الشمس .

ثالثاً- نظرية الحق الالهي غير المباشر (العناية الالهية)

تطورت النظرية الثيوقراطية وأخذت بعداً آخر مفاده إن الحكام هم بشر ولكن لم يختارهم الله مباشرة كما هو الحال بالنسبة للنظرية السابقة ، وإنما بطريق غير مباشر . ومعنى ذلك إن اختيار الحاكم يتم من قبل الافراد ولكن بتوجيه من العناية الالهية التي توجه الافراد وترشدهم إلى اختيار شخص معين أو أسرة معينة لتولي السلطة ، وهنا الافراد الذين اختاروا الحاكم مسيرون بالعناية الالهية التي توجه إرادة الافراد والحوادث لاختيار الحكام وليسوا مخيرون . وهنا نلحظ بروز فكرة الديمقراطية ، لكنها ديمقراطية ذات مضمون ديني أو هي في الحقيقة محاولة

لمجارات التيار الديمقراطي الجارف الذي بدأ منذ أواخر القرن الثامن عشر . رغم ان النظرية الثيوقراطية في صورتها الأولى والثانية تؤيد وتبرر الحكم المطلق للملوك فان الصورة الاخيرة آنفة ألذكر هي أول محاولة للحد من السلطات المطلقة للملوك الا انها تبقى في جوهرها ومضمونها شأنها شأن الصور السابقة تسوغ الحكم المطلق . [١٤]

وقد تعرضت النظرية الثيوقراطية بصورها الثلاثة إلى انتقادات كثيرة . لأنها تستند على الغيبيات وهي ذات صبغة دينية بعيدة عن الواقع ، وتجسد الحكم المطلق للملوك واستبدادهم وطغيانهم وانتهاك حقوق وحريات الافراد مبررين ذلك على أساس ان الحاكم مقدس لا يمكن مساءلته أو حسابه الا أمام الله فقط الذي أودعهم سلطته .

المبحث الثاني
نظرية العقد الاجتماعي

استخدمت فكرة العقد كأساس في تفسير نشأة الدولة ، إذ ان الافراد اجتمعوا في الاصل واتفقوا فيما بينهم على الانتقال من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بواسطة العقد ، لذلك ينسبون أصل نشأة الدولة إلى عقد أبرمته الجماعة . وقد تبنى النظريات العقدية عدد من المفكرين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كان ابرزهم هوبز ، ولوك ، وجان جاك روسو . وقد اختلف الفقهاء المذكورين حول وصف حالة الانسان الفطرية قبل العقد ، وفي تحديد أطراف العقد وفي تحديد النتائج المترتبة على هذا التعاقد وذلك على النحو الاتي :

أولاً- نظرية هوبز

وصف هوبز حالة الانسان الفطرية الأولى في إطار من العنف والبؤس والصراع وأنها تتسم بالفوضى والحروب بين الافراد وساد الشر وحب الانانية والتسلط وكانت الغلبة للأقوياء والهوان للضعفاء ، وهذا الوضع الذي عانى منه الافراد جعل حياتهم شقاء وبؤس . لذلك أرادوا التخلص من حالة الفوضى والانتقال إلى حياة أفضل يسودها الامن والاستقرار ، حياة منظمة ومستقرة ، فاتفقوا فيما بينهم على إبرام عقد انتقلوا بموجبه من حالة الفوضى إلى حالة المجتمع المنظم وتم اختار شخص من بينهم ليكون حاكماً عليهم يتولى حل مشاكلهم وتحسين حالهم ويتمتع بسلطة مطلقة عليهم ، لذلك يعتبر هوبز من أنصار الحكم المطلق .

ويرى هوبز أن العقد تم بين جميع الافراد ماعدا شخصاً واحداً هو الحاكم الذي لم يتم اشراكه في هذا العقد .

أما نتائج العقد فيرى هوبز ان الافراد تنازلوا عن كل حقوقهم إلى الحاكم بحيث لا يلتزم هذا الاخير تجاه الافراد بأي تعهدات لأنه لم يكن طرفاً في العقد ، وعليه يتمتع الحاكم بسلطة مطلقة ولا يحق للأفراد مخالفة هذا الحاكم ، ويبرر هوبز ذلك ان وضع الافراد في المجتمع المنظم ستكون أفضل من حالتهم الفطرية السابقة على العقد ولو تعسف أو استبد الحاكم والا اعتبروا مخالفين للعقد الاجتماعي وخارجين عن مبادئه .

ثانياً- نظرية لوك

وجد لوك إن حالة الانسان الفطرية الأولى ليس كما وصفها هوبز هي حالة صراع وبؤس وفوضى وتسلط القوي على الضعيف ، وإنما كانت حياة تسودها المساواة والحرية والعدل بين الافراد ويحكمها القانون الطبيعي . ولكن اذا كانت حالة الانسان الفطرية الأولى هي حياة كانت تنعم بالمساواة والعدل والخير ، فلماذا أراد الافراد هجر حالتهم الفطرية والانتقال إلى حياة جديدة وهي حياة الجماعة المنظمة عن طريق العقد ؟

يجيب لوك على ذلك إن الافراد أرادوا تنظيم حالتهم الفطرية ، لتعارض مصالحهم ولئن القانون الطبيعي كان غامضاً في حل المنازعات بين الافراد .ولا يمكن ان يتحقق هذا التنظيم الا بالانتقال إلى المجتمع المنظم حيث تقوم سلطة عليا يكون لها حق تنظيم شؤون المجتمع وإقامة العدل بين الافراد وذلك بتقرير جزاء رادع لكن من يحاول الاعتداء على حقوق الافراد وحرياتهم . والانتقال من الحياة الفطرية إلى الحياة المنظمة الجديدة إنما يتم بواسطة العقد بين الافراد والحاكم.[١٥]

وبذلك اختلف لوك عن هوبز ، إذ يرى إن الحاكم طرفاً في العقد على عكس هوبز الذي قال بأن الحاكم لم يكن طرفاً في التعاقد . وبما ان الافراد قد تعاقدوا مع الحاكم برضائهم واختيارهم فقد تنازلوا عن جزء من حقوقهم بالقدر الضروري الذي يسمح بإقامة السلطة العامة . مع الاحتفاظ بباقي الحقوق التي لا يجوز للحاكم المساس بها . وهكذا يتضح لنا إن لوك ليس من أنصار الحكم المطلق وإنما من أنصار الحكم المقيد . وعليه فان النتائج المترتبة على العقد تتيح للأفراد عزله وفسخ العقد والخروج على طاعته اذا ما اخل بشروط العقد والرجوع إلى الحالة السابقة قبل قيام العقد أو ان يبرموا عقد آخر يختارون بموجبه حاكماً جديداً .

ثالثاً- نظرية روسو

أوضح روسو حالة الانسان الفطرية الأولى تتسم بالحرية ولاستقلال التام ، ومع ذلك فان تعدد مصالح الافراد وتشابكها قد يؤدي إلى تعرض حقوق الفرد وحريته للخطر ، ولذلك عمل الافراد على ترك حياة العزلة التي كان يحياها الافراد البدائيون غير الخاضعين لأية سلطة عليهم والدخول في مجتمع منظم يحقق حقوقهم وحرياتهم ويسوده العدل والفضيلة . وبذلك قامت الدولة. وكان السبيل إلى ذلك هو العقد الذي انتقل الافراد بواسطته من حالتهم الفطرية الأولى إلى حالة المجتمع السياسي المنظم . [١٦]

وعن أطراف العقد يرى روسو إن الافراد تنازلوا عن حقوقهم إلى هيئة عامة تؤلف جميع الافراد يطلق عليها (الارادة العامة للشعب) وينشأ عن ذلك وجود طرفين للعقد ، على أساس ان الطرف الأول يمثل مجموع الافراد أي هذا الشخص الجماعي المستقل الذي يتكون من مجموع الافراد ويصور هذا المجموع وسمي سابقاً (بالمدينة) أما الان فيسمى (بالجمهورية) أو المجتمع السياسي ويطلق عليه أعضاؤه اسم (الدولة) . أما الطرف الثاني فيشمل كل فرد من أفراد الجماعة.[١٧]

وما يترتب على ذلك من نتائج أن الافراد أنما تنازلوا عن كافة حقوقهم وحرياتهم الطبيعية عند دخولهم المجتمع المنظم مقابل تقرير السلطة العامة لهم الحقوق والحريات الفردية باعتبارهم من أفراد المجتمع الجديد ، بحيث تضمن هذه السلطة المساواة بين الافراد.[١٨]

وقد وجهت انتقادات عديده إلى نظرية العقد الاجتماعي منها إنها نظرية خيالية لا سند لها من الواقع ، إذ أن التاريخ لم يعطينا مثالا واحداً واقعياً بأن جماعة من الجماعات قد نشأت وقامت بواسطة العقد . إذ لم تنشأ دولة من الدول بواسطة هذا الطريق مما جعل هذه النظرية مجرد نظرية خيالية غير واقعية . كذلك فأن فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة هي فكرة ، غير سليمة من الناحية القانونية . وأيضاً تفترض هذه النظرية بأبعادها المتباينة من قبل كتابها إن الانسان كان يعيش في حالة عزلة قبل نشأة المجتمع المنظم . وهذا القول أثبت علماء الاجتماع عدم صحته ،

لان الانسان كائن اجتماعي بطبعه . فلا يتصور إذن انه عاش في وقت من الأوقات في حالة عزله عن غيره بل انه على عكس ذلك قد عاش دائماً ونشأ في جماعة من الجماعات . [١٩]

ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الانتقادات التي وجهت إلى النظرية العقدية كأساس لنشأة الدولة ، وهي انتقادات صحيحة في مجملها ، فان هذه النظرية كان لها دور تاريخي متميز خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، تمثل في إعلاء المبادئ الديمقراطية ، وتقرير الحقوق والحريات العامة ، ومحاربة السلطان المطلق للملوك ، ودحض الحكومات الاستبدادية ، وإرساء مبادئ الحكومة القانونية . [٢٠]

المبحث الثالث
نظرية تطور الاسرة

يقول أنصار هذه النظرية أن أساس نشأة الدولة الاسرة ، وان الاسرة هي الصورة المصغرة للدولة . إذ بتوسع الاسرة ونموها الطبيعي تؤلف عشيرة ، ثم توسعت العشيرة وزاد عددها ظهرت القبيلة ، وحينما استقرت هذه القبائل على بقعة من الارض تكونت القرية ونتيجة لتعدد القرى ومن اجتماع هذه القرى بعضها ببعض تكونت المدينة ، ومن تعدد المدن تكونت الدولة ، ويرجع أصل سلطة الحكم في الدولة إلى سلطة رب الاسرة ، التي انتقلت إلى رئيس القبيلة ، ثم إلى رؤساء العشائر المختلفة التي تفرعت عن القبيلة ، ولذلك يطلق على هذه النظرية اسم نظرية السلطة الابوية . [٢١]

ولكن هذه النظرية قد لاقت عدة انتقادات أهمها :-

أولا- إنها تفترض إن الاسرة هي الخلية الأولى للدولة ، وهذا الفرض غير صحيح . إذ إن علماء الاجتماع يرون خلاف ذلك ويؤكدون إن الاسرة لم تكن هي الصورة الأولى للجماعة . [٢٢]

ثانيا :- اذا نظرنا إلى الدول التي ولدت في العصر الحديث نجد إنها لم تقم على هذه القاعدة ، بل خلقت نتيجة تفاعل عوامل مختلفة ، فدولة الولايات المتحدة الامريكية مثلا قامت نتيجة لظروف سياسية واقتصادية مختلفة ، ولم تكن وليدة تطور أسرة معينة . [٢٣]

ثالثا:- كما إن إرجاع أساس سلطة الدولة إلى سلطة رب الاسرة وتشبيه السلطة الأولى بالثانية ، هو في الواقع محل نظر . ذلك إن سلطة رب الاسرة لها صفة شخصية مرتبطة بشخص رب الاسرة ذاته تزول بزواله أو باستقلال أفراد الاسرة عنه . إما سلطة الدولة فأنها سلطة مجردة غير شخصية عن من يمارسها وهو الحاكم ومن ثم لا تنتهي بزوال شخص هذا الحاكم فهي دائمة ومنفصلة عن أشخاص من يمارسها . [٢٤]

المبحث الرابع
نظريـــــة القــوة

ترد هذه النظرية أصل نشأة الدولة إلى القوة والغلبة ، أو إلى الصراع بين الجماعات الأولية، حيث كانت الجماعات الأولية تعيش في صراع مستمر مع بعضها. وقد نتح عن هذا الصراع انتصار جماعة منهم على غيرها من الجماعات أي أصبح هناك غالب يفرض إرادته على المغلوب ويمد سلطانه على إقليم معين ، وهكذا وجدت الدولة . [٢٥]

واذا كانت أحداث التاريخ القديم تدل على صحة نظرية القوة ، حيث قامت معظم الدول والامبراطوريات القديمة على أساس القوة المادية والانتصار في الحروب ، فان العديد من الدول الحديثة في أسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية قد نشأة نتيجة لاستقلال المستعمرات وليس بناء على نظرية القوة . [٢٦]

إن القوة عنصر هام للدولة من اجل الوحدة والامن ، وبدونها تصبح الدولة فريسة للعوامل الهدامة . ولكن القوة وحدها لا تكفي لان تكون مصدرا أو أساسا لنشأة الدولة . لذلك يقال

إن (القوة بدون الحق يمكن ان تكون في أحسن الاحوال مؤقتة ، ولكن القوة مع الحق أساس دائم للدولة).[٢٧]

المبحث الخامس
نظرية التطور التاريخي

يذهب أنصار هذه النظرية إلى إن أصل نشأة الدولة لا يمكن إرجاعه إلى عامل محدد بذاته ، وإنما نشأت بناء على عوامل متنوعة ومختلفة كالقوة والدين والاقتصاد والفكر ...الخ هذه العوامل تفاعلت مع بعضها البعض مما أدى إلى تجمع مجموعة من الافراد وظهور طبقة من بين هؤلاء استطاعت فرض سيطرتها على باقي الافراد ، أي إلى ظهور هيئة عليا حاكمة وأخرى محكومة وقيام الدولة بالتالي .[٢٨]

واذا كانت الدولة وليدة تفاعل هذه العوامل من اقتصادية واجتماعية وفكرية ومادية حتى نشأت وقامت ، فأنها لم تحدث فجأة ، وإنما حدثت في فترات زمنية طويلة ونطاقات مكانية متباعدة، الامر الذي أدى إلى أمكانية تغلب هذه العوامل على الأخرى وبنسب متفأوتة هذا الاختلاف في التأثير نتج عنه في النهاية إلى اختلاف في الانظمة السياسية وإشكال الحكومات.[٢٩]

وتعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات قبولا لدى الفقه لأنها اقرب إلى الصواب والواقع في تفسير أساس نشأة الدولة ، إذ إنها لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل معين واحد ، بل أوضحت على إن أصل نشأة الدولة يعود إلى عوامل كثيرة وتختلف أهمية هذه العوامل من دولة إلى أخرى .